



297091 - سافرت بالأولاد وطلبت الطلاق فهل لها نفقة وهل تستحق مؤخر الصداق؟

السؤال

تزوجت من مسلمة في بلاد غريبة ، وكان جزء من اتفاقنا على الزواج وشرط أساسى هو لبسها للحجاب والعودة إلى بلدى الأم للعيش وتربية الأطفال ، ما حصل باختصار هو : إننا تخاصمنا ، وعلاقتنا لم تكن مستقرة لستين ، ثم ذهبت في إجازة إلى بلدها مع الأطفال ، وقررت عدم الرجعة أبداً ، وطلبت الطلاق ، مع إنني غير راغب في الطلاق ، ولا راض عنأخذها الأطفال بالحيلة إلى بلدها ، وللعلم إنها تشرب الخمر الآن ، وقد فسخت حجابها الذي كان شرطاً أساسياً في ارتباطنا ، وأخذت الأطفال عنوة من غير رضاي - سرقة - . وعندى 3 أسئلة: 1- هل يجب على النفقة على الأطفال مع العلم أن النفقة قد تستخدم في شراء ما تريده هي ، ومساعدتها على المعاصي ؟ 2- هل يسقط مؤخر الصداق ؟ لأنها أخلت بشرط الحجاب المتفق عليه ؟ 3- هل يحق لها شرعاً الاحتفاظ بالأطفال ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

إذا أبىت الزوجة الرجوع إلى زوجها كانت ناشزاً، فلا تستحق النفقة إلا إن كانت حاملاً فلها نفقة الحمل.

قال في "مطالب أولي النهى" (5/627) : "والنفقة على الحامل للحمل نفسه ، لا لها من أجله ؛ لأنها تجب بوجوده ، وتسقط عند انقضائه ؛ فتجب النفقة لناشر حامل ؛ لأن النفقة للحمل ، فلا تسقط بنشوز أمها" انتهى بتصريف.

ثانياً:

تجب نفقة الأطفال عليك، وينبغي أن تحافظ فلا تعط أمهماً أزيد من النفقة خشية أن تستعملها في المعصية.

وإذا كان هناك وسيلة نظامية متاحة لك، للتأكد من أن الأم لن تستولي على النفقة لنفسها ، بل تنفقها على الأبناء في اجتهاد في سلوكها، للمحافظة على حق أبنائك.

ويدخل في النفقة: الطعام والكسوة وأجرة السكن ومصاريف المدارس.

ثالثاً:



لا يسقط مؤخر الصداق بنشوز الزوجة، لكن إذا لم يكن من الزوج ما يدعو لطلبهما الطلاق كضربها وإيذائها، فله أن يمتنع من طلاقها، وأن يلجئها إلى الخلع، فتفتدي منه بالمؤخر أو بأكثر أو أقل بحسب ما يتفقان.

قال الله تعالى: (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَاهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ) البقرة/229

وينظر لمعرفة الخلع: جواب السؤال رقم : [\(26247\)](#).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : " قوله "أو نشوزها" وهو معصية الزوجة زوجها فيما يجب عليها ، فإذا صار عندها نشوز وغضائلها وضيق عليها لتفتدي : فلا حرج .

قوله "أو تركها فرضاً" كأن ترك الصلاة دون أن تصل إلى الكفر ، أو ترك الصيام ، أو ترك الزكاة ، أو ترك أي فرض ، أو ترك الحجاب وتقول : سأخرج مكتشوفة الوجه : فله أن يغضى لها إذا لم يمكن تربيتها ، أما إذا كان يرغب في المرأة ويمكن أن يربىها فلا حرج أن تبقى معه "انتهى من " الشرح الممتع على زاد المستقنع " (12 / 464).

رابعا:

لا يجوز للزوجة أن تحتال لأخذ الأولاد ، وإذا حصل الطلاق أو الخلع، فإن الحضانة فيها تفصيل ، بحسب عمر الأولاد ، وحالة الأبوين، ومن كانت تشرب الخمر فإنها لا تصلح للحضانة.

والواجب عليك أن تستعي في استنفاذ أبنائك من سلطانها ، بكل سبيل يمكنك أن تسلكها .

وينظر: جواب السؤال رقم : [\(8189\)](#) ، ورقم : [\(20705\)](#).

والله أعلم.